TD

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

TD/B/COM.2/L.9
6 October 1999
ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية
المتصلة بذلك
الدورة الرابعة
جنيف، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩
البند ٨ من جدول الأعمال

مشروع تقرير لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك عن دورتها الرابعة
(٤-٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩)

المقرر السيد لويس كاسترو جو (بيرو)

المتكلمون

الرئيسة — كولومبيا (باسم مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي)
نائب الأمين العام للأونكتاد — جمهورية ايران الإسلامية (عن المجموعة الآسيوية والصين)
أمانة الأونكتاد — اليابان
فنلندا (عن الاتحاد الأوروبي)

ملاحظة للوفود

يُعمم مشروع التقرير هذا على الوفود كنص مؤقت لإجازته.
وتُرسل طلبات إدخال التعديلات على بيانات الوفود، كل على حدة - باللغة الانكليزية أو الفرنسية - في موعد أقصاه **يوم الجمعة، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩** إلى العنوان التالي:

UNCTAD Editorial Section, Room E.8104, Fax No. 907 0056, Tel. No. 907 5365/5655

مقدمة

١- عُقدت الدورة الرابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٤ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. وأثناء هذه الدورة، عقدت اللجنة ... جلسات عامة (الجلسات ٢٠ إلى ...) وعدداً من الجلسات غير الرسمية.

البيانات الافتتاحية

٢- قالت **الرئيسة** إن القضايا التي تتناولها اللجنة هامة، وذلك من ناحية في ضوء عملية العولمة المُعجل بها والمعدل المتزايد للتدفقات الاستثمارية ولعمليات الاندماج العملاقة، ومن الناحية الأخرى في ضوء الأزمة المالية التي وقعت في آسيا وبلدان أخرى وآثارها المدمرة على التنمية. وأضافت أن اللجنة هي المكان المناسب لمناقشة الحاجة إلى استجابة مترابطة في مجال السياسات للمشاكل الناشئة عن هذه التحديات، بالاستناد إلى سجل مُبرهَن عليه قوامه استغلال تضافر الجهود على نحو ناجح بين الأعمدة الثلاثة لبرنامج عملها وهي: التعاون التقني، والبحوث المتعلقة بالسياسات، وبناء توافقات الآراء. فقد حققت اللجنة الامتياز في ميدان البحوث بإصدار ***تقرير الاستثمار العالمي***، وفي مجال التعاون التقني بالنهوض بعملها المتعلق باستعراضات سياسات الاستثمار - التي أضافت بعداً جديداً إلى أعمالها - واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وأعربت عن أملها في أن تتفوق اللجنة في بناء توافقات الآراء.

٣- وتناول **نائب المدير العام للأونكتاد** إنجازات اللجنة في مجال عملها منذ إنعقاد مؤتمر ميدراند. وقال إنها قد أرست حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤدي دوراً هاماً في عملية التنمية وأن هذا الدور، في عالم آخذ في العولمة تصبح فيه التكنولوجيات الجديدة أمراً لا بد منه بصورة متزايدة للنمو الاقتصادي، يصبح ذا أهمية متزايدة. فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يفيد البلدان المضيفة عن طريق توفير التمويل والتكنولوجيا والعمالة وعن طريق النهوض بالقدرة التنافسية للصادرات؛ وهو يمكن أيضاً أن يكمّل ويحفز الأنشطة الاقتصادية وأداء مؤسسات الأعمال المحلية. أما في الجانب السلبي، فإن توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على البلدان النامية يميل إلى أن يكون متسماً بعدم الاستواء بدرجة مرتفعة، إذ يتركز معظمة في حفنة من البلدان؛ كما يمكن أن تكون له أيضاً آثار سلبية على التنمية عن طريق خلق مشاكل تتعلق بموازين المدفوعات وعمليات إيداع هائلة للعاملين تُعزى إلى إعادة تشكيل هياكل مؤسسات الأعمال وعن طريق إزاحة الشركات المحلية من السوق وإزاحة القدرات المحلية الخاصة بالبحث والتطوير بسبب المزاحمة. وتتسم السياسة العامة بأنها ذات شأن في هذا الصدد كما تتسم السياسات العامة الوطنية بالأهمية الحاسمة، ليس فقط في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر ولكن أيضاً في زيادة إمكاناته الإنمائية إلى أقصى حد.

٤- وقال إن اللجنة قد أسهمت في زيادة فهم أهمية سياسة المنافسة في عالم آخذ في العولمة. فهي قد أشارت إلى الحاجة إلى تحقيق الترابط بين تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة التجارية وسياسة المنافسة. وقد أثبتت

الاجتماعات الثلاثة للخبراء التي عقدتها في العام الماضي بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية أن هذه الاتفاقات التي تتزايد عدداً ينبغي ألا تتيح بيئة استثمارية مناسبة ومستقرة ويمكن التنبؤ بها فحسب بل ينبغي أيضاً أن تتيح مجالاً للحكومات للنهوض بآحاد الأهداف الإنمائية. وقد عقدت اللجنة اجتماعي خبراء بشأن استثمارات الحوافظ المالية التي تشكل إلى جانب الاستثمار الأجنبي المباشر مصدراً متزايداً للتمويل. وبحثت اجتماعات الخبراء التأثير الإنمائي لاستثمارات الحوافظ المالية ودورها في نمو أسواق رؤوس الأموال المحلية وتحرير هذه الاستثمارات، إلى جانب التحديات التي تواجه الحكومات في هذا الصدد.

٥- وذكر نائب الأمين العام، وهو يشير إلى أعمال اللجنة في مجال الإفصاح المالي والاستثمار الأجنبي المباشر، الحاجة إلى زيادة الشفافية وتحمل المسؤولية في الأسواق المالية وذكر إقرار اللجنة للمبادئ التوجيهية التي وضعها الخبراء بشأن الإفصاح المالي البيئي واشتراطات التأهيل المهني كإسهام في تحقيق ترابط السياسات وتحسين الإفصاح المالي. وأشار إلى أن دورة اللجنة تنعقد عشية استهلال الأعمال التحضيرية الموضوعية للأونكتاد العاشر، فأكد على الجهود التي بُذلت خلال السنوات الأربع الماضية في مجال دمج قضايا بحوث وتحليلات السياسات، وتوافق الآراء، والتعاون التقني في أعمال اللجنة - وهو سمة رأى أن من الملائم الإبقاء عليها في أي مقترحات بشأن برنامج عمل الأونكتاد مستقبلاً.

٦- وقدمت **مديرة شعبة الاستثمار والتكنولوجيا وتنمية المشاريع** عرضاً عاماً لجدول أعمال الدورة الرابعة للجنة، فشددت على أن هدف اللجنة هو تعميق فهم القضايا الرئيسية في مجال الاستثمار الدولي والتكنولوجيا وتحليل آثارهما على التنمية. وأوضحت أن ***تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩*** يتيح مادة أولية لإجراء مناقشة متعمقة لهذه المسألة وأعربت عن أملها في أن تتوصل اللجنة إلى توافق في الآراء بشأن بعض آثار السياسات فيما يتصل بالاستثمار الأجنبي وتحديد القضايا التي يجرى بشأنها مزيد من التحليل والنقاش.

٧- وأضافت أن الأساس المنطقي وراء استعراضات سياسات الاستثمار واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار هو تبادل الخبرات الوطنية في مجال اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر والإفادة منه وفي مجال صياغة سياسات فعالة بشأن التكنولوجيا والابتكار، وقالت إن مداولات اللجنة بشأن هذه الاستعراضات في هذه الدورة تمثل منطلقاً جديداً. وستنظر اللجنة أيضاً في تقارير هيئتيها الفرعيتين، وهما فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة. وستُجري اللجنة تقييماً بولاياتها على مستويات التداول الحكومي الدولي وتحليل السياسات والتعاون التقني. وأضافت أن من المتوقع من اللجنة، عن طريق نظرها في تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها المعتمدة في دوراتها السابقة، أن تحدد وتُبرز القضايا ذات الصلة بالأونكتاد العاشر وبما بعده والتي قد يمكن تقديمها إلى مجلس التجارة والتنمية كإسهام في أعماله التحضيرية من أجل الأونكتاد العاشر.

٨- وشدد ممثل **فنلندا**، الذي تكلم بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، على الحاجة إلى زيادة التمييز بين الاندماجات والاحتيازات العابرة للحدود واستثمارات التأسيس، مشيراً إلى أن هذين النوعين يمكن أن يكون لهما آثار مختلفة على

التنمية الاقتصادية. وقال إن الأزمة المالية الآسيوية كانت لها تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر أقل مما كان معتقداً. وقد سجلت كثير من أقل البلدان نمواً زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨ بفضل جهودها الرامية إلى اعتماد سياسات محلية ملائمة، على الرغم من أن نصيبها الإجمالي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على صعيد العالم ما زال منخفضاً أكثر مما ينبغي. وشدد أيضاً على نصيب المستثمرين التابعين للاتحاد الأوروبي في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإسهامهم المهم في النمو الاقتصادي للبلدان النامية. وأوضح أن بعض أُطر السياسات المعتمدة في هذه المناطق هي المسؤولة جزئياً عن هذه التغيرات الإيجابية.

٩- وتكلم ممثل **اثيوبيا** بالنيابة عن **المجموعة الأفريقية** فأثنى على أعمال الأونكتاد في المجالات التي تتناولها اللجنة وأعرب عن أمله في أن تواصل اللجنة تناول التباينات المتنامية فيما بين المناطق والبلدان في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر وأن تتناول أيضاً رعاية القدرة التنافسية وبناء القدرات التكنولوجية في أفريقيا. ويجعل *تقرير الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩* من الأيسر فهم آليات وديناميات العولمة وتأثيرها على البلدان النامية، ولا سيما في أفريقيا. ويصف التقرير بوضوح كيف بقي جزء كبير من أفريقيا على هامش عملية العولمة. وشدد على استمرار تهميش البلدان الأفريقية، وخاصة أقل البلدان نمواً، في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة بسرعة. ذلك أنه تسود مستويات منخفضة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أفريقيا، على الرغم من البرامج الكبيرة المتعلقة بالإصلاح والتكيف الاقتصاديين الهادفة إلى إيجاد بيئة استثمارية إيجابية. وبالإضافة إلى شتى العوامل المحلية والخارجية التي يرتكز عليها هذا الوضع، فإن أفريقيا تعاني أيضاً من مشكلة حادة فيما يتعلق بالصورة المرسومة عنها. فالقارة تتسم بأشياء أخرى غير الأزمات التي تظهر في المجلات وفي برامج التلفاز. وامتدح إسهامات الأونكتاد في مجالات تشكيل الصورة المرسومة وبناء القدرات في أفريقيا، مثل كتيبه المعنون "الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا: الأداء والإمكانات"، ومثل صحيفة الوقائع التي يصدرها بشأن أفريقيا ومشروعه بشأن أدلة الاستثمار وبناء القدرات من أجل أقل البلدان نمواً، الذي نُفذ بنجاح في إثيوبيا ويسير سيراً حسناً في مالي. وقال إنه يوجد بالإضافة إلى ذلك نجاح استعراضات سياسات الاستثمار المتعلقة بمصر وإثيوبيا وأوغندا. كما أن الندوة التي عقدها الأونكتاد مؤخراً من أجل أقل البلدان نمواً بشأن اتفاقات الاستثمار الدولية وبُعدها الإنمائي تشكل خطوة أخرى في الاتجاه الصحيح. ولا بد من أن تسهم هذه الأنشطة في تحسين قدرة أفريقيا على اجتذاب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى الاحتفاظ به.

١٠- ومضى قائلاً إنه في حين أن الأعمال التي اضطلعت بها الشعبة منذ الأونكتاد التاسع قد حظيت بالتقدير، فإنه يلزم القيام بالمزيد في ضوء المؤتمر القادم في بانكوك. وينبغي منح الأمانة أكمل دعم ممكن في مواصلة أعمالها الممتازة بشأن أفريقيا في مجالات البحث وتحليل السياسات، والمساعدة التقنية، وترويج الاستثمار من أجل مساعدة البلدان الأفريقية على تحقيق إمكاناتها الكاملة فيما يتعلق باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر. وقال إن التدابير التي تُتخذ من جانب البلدان الأصلية بغية تعزيز هذه التدفقات، بما في ذلك المبادرة التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخراً، هي موضع ترحيب.

١١- وقال ممثل **كولومبيا**، وهو يتكلم بالنيابة عن **مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي**، إنه في سياق الانخفاض البالغ ٤ في المائة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية، فإن الزيادة البالغة ٥ في المائة التي ذكرتها التقارير فيما يتعلق بهذه المنطقة هي أداء جيد، إذا وُضعت في الحسبان الظروف الخاصة بالوقت المعني والنتائج الخاصة بالمناطق النامية الأخرى. والزيادة الهامة في الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى البلدان المتقدمة تعني أنه يتعين على البلدان النامية أن تغير من استراتيجياتها الخاصة بترويج الاستثمار فتذهب إلى أبعد من مجرد إيجاد إطار قانوني ملائم للاستثمار - وهو ما تحقق فعلاً في منطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي - لكي تركز على السياسات الهادفة إلى تحسين مُحدّدات استثمارية مثل تيسير نشاط الأعمال، وإمكانية الحصول على تكنولوجيا، والقدرات التكنولوجية المحلية. ويمكن أن يكون الأونكتاد مفيداً للغاية في هذا المجال.

١٢- وأضاف أنه قد أمكن لمنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبي منذ أواسط التسعينات أن تخفض نسبة رأس المال القصير الأجل وأن تزيد من نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو اتجاه يُؤمل أن يتعزز على مر السنين وأن يساعد في تحديث عمليات الانتاج في اقتصادات المنطقة، وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا وإنشاء الوظائف. وينبغي للأونكتاد أن يؤدي دوراً نشطاً في تصميم آليات يكون من شأنها رعاية الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تيسير تدفقات رؤوس الأموال. ويتسم الدعم المقدم من الأونكتاد إلى البلدان النامية في مجال اتفاقات الاستثمار بالأهمية الحاسمة. وتتمثل إحدى أدوات الأونكتاد، وهي أداة تأمل مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي أن يعززها الأونكتاد، في عمله التحليلي الذي يتجلى في ***تقرير الاستثمار العالمي*** وفي سلسلة الدراسات التحليلية. وأعرب عن ارتياح مجموعة أمريكا اللاتينية والكاريبي لاستعراضات سياسات الاستثمار واستعراضات سياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار. وقال إنه ينبغي للأونكتاد، في مجال الاستثمار، أن يوالي تحليل العلاقات بين سياسات الاستثمار والتنمية، وخاصة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي وبين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة. وأشار أيضا إلى دعم مجموعته لأعمال فريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

١٣- وأشار ممثل **جمهورية إيران الإسلامية**، وهو يتكلم بالنيابة عن **المجموعة الآسيوية والصين**، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر في عام ١٩٩٨ قد انخفض في البلدان الآسيوية كمجموعة وذلك للمرة الأولى في سنوات عديدة وهو ما جاء بصورة جزئية كنتيجة للأزمة المالية الآسيوية؛ وقد تركز هذا الانخفاض إلى حد كبير في بعض البلدان في منطقة جنوب وجنوب شرقي آسيا. بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر قد سلكت مسلكاً يختلف عن المسلك الذي سلكته أنواع أخرى من التدفقات المالية، وقد أثبتت أنها تتسم بالمرونة وأنها أقل تقلبية في مواجهة الأزمة. كذلك فإن التدفقات من آسيا إلى البلدان النامية الأخرى قد انخفضت أيضاً. ولاحظ أن تطور الاندماجات والاحتيازات العابرة للحدود كشكل جديد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في آسيا، وقال إنه بينما لا يوجد شك في أنها يمكن أن تكون مفيدة للبلدان المضيفة بسبب تأثيرها الإيجابي على إعادة تشكيل هيكل مؤسسات الأعمال المحلية، فإنها تثير أيضاً كثيراً من الخلافات بشأن الأسعار المدفوعة للحصول على مؤسسات الأعمال المشتراة وبشأن إسهامها الإجمالي في التنمية؛ وينبغي للأونكتاد أن يوالي دراسة بُعدها الإنمائي.

١٤- وأضاف أن المواضيع التي تناولتها اللجنة خلال مدة وجودها كانت جيدة من حيث التوقيت ومختارة اختياراً جيداً، وأن المواد التحليلية التي أعدتها الأمانة قد أفادت البلدان النامية في صياغة استجاباتها من حيث السياسات. وقد أتاحت دورات اللجنة، هي واجتماعات أفرقة الخبراء، محافل للمناقشة مفيدة للغاية بشأن القضايا المتصلة بالاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على التنمية؛ وأن المجموعة الآسيوية والصين تتطلعان أيضاً إلى استعراضات سياسات الاستثمار. وبالنظر إلى الزيادة السريعة في الانتاج الدولي، وقوة عملية العولمة والأهمية المتزايدة للاستثمار الأجنبي المباشر بالمقارنة مع التجارة كعامل يربط بين البلدان، فإن مما لا شك فيه أن أهمية قضايا الاستثمار هي والاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى التنمية ستستمر فترة طويلة في القرن القادم. وتبعاً لذلك، فإنه ينبغي للأونكتاد أن يعزز ولاية اللجنة.

١٥- وشدد مثل **اليابان** على أهمية إقامة إطار دولي أفضل للاستثمار ودعا الأونكتاد إلى الاسهام في تعميق فهم القضايا في هذا الصدد. وأعرب عن تقديره للعمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات عبر الوطنية، بما في ذلك ***تقارير الاستثمار العالمي*** وورقات القضايا المتعلقة باتفاقات الاستثمار الدولية. وأضاف أن الخبرة الفنية للأونكتاد وأعماله البحثية بشأن قضايا الاستثمار ينبغي الإفادة منها بالكامل لتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في شتى المحافل والاقتصادات. وشدد على استعداد حكومته لتقاسم خبراتها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وقت حدوث الأزمة المالية من أجل تعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الأول

المسائل التنظيمية

ألف - افتتاح الدورة

١٦- افتتح السيد كارلوس فورتين، نائب الأمين العام للأونكتاد، الدورة الرابعة للجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية المتصلة بذلك في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩.

باء - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

١٧- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة ٢٠ المعقودة في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أعضاء مكتبها على النحو التالي:

الرئيس:	السيدة ماجدة شاهين	(مصر)
نواب الرئيس:	السيد ليودميل كوتيتزوف	(بلغاريا)
	السيد أنطونيو روداس بوسو	(إكوادور)
	السيد جان - ليك ليه بيودو	(فرنسا)
	السيد جلال علوي	(جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد ماساميكو كيا	(اليابان)
المقرر:	السيد لويس كاسترو جو	(بيرو)

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

١٨- أقرت اللجنة في الجلسة نفسها جدول الأعمال المؤقت المعمم في الوثيقة TD/B/COM.2/18. وتبعاً لذلك، كان جدول أعمال الدورة الرابعة كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- اتجاهات الاستثمار الأجنبي وطرق ووسائل تحسين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وفيما بينها، وبخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تتلقى تدفقات متدنية نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر، بغية زيادة الفوائد التي تنطوي عليها، ومع مراعاة العوامل التي تؤدي دوراً في اختيارات شركات القطاع الخاص لمواقع الاستثمار

٤- عمليات استعراض سياسات الاستثمار وسياسات العلم والتكنولوجيا والابتكار: المنهجية والتجارب

٥- تقارير الهيئات الفرعية للجنة

٦- تقرير مرحلي عن تنفيذ الاستنتاجات والتوصيات المتفق عليها للجنة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد التقرير.

هاء - مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد حسبما يكون مناسباً]

واو - اعتماد تقرير اللجنة

(البند ٨ من جدول الأعمال)

[يُستكمل فيما بعد]